بسم الله الرحمن الرحيم

العناوين:

- **الاحتلال يعلن اغتيال قياديين من حماس في غزة ويزعم نقلهما مبالغ ضخمة**
- **دلالات مصادقة البرلمان الجزائري على إرسال قوات إلى النيجر**
- **القضاء الأردني يحكم بالسجن على ٧ من قادة الإخوان بينهم العضايلة**

التفاصيل:

الاحتلال يعلن اغتيال قياديين من حماس في غزة ويزعم نقلهما مبالغ ضخمة

زعم جيش الاحتلال، الأحد، أنه اغتال قياديين محليين في قطاع غزة، متهما إياهما بنقل مبالغ مالية ضخمة لصالح الحركة وهما علاء إرشي، وكرم أبو بطيحان، زاعما أنهما كانا يعملان على نقل أموال بملايين الشواكل إلى حركة حماس. وادعى أن هذه الأموال ساعدت الحركة في محاولاتها لإعادة بناء قدراتها العسكرية والدفع بعمليات ضد قوات الجيش في انتهاك ممنهج لوقف إطلاق النار. يأتي ذلك بينما تواصل قوات الاحتلال عمليات القصف الجوي والمدفعي وإطلاق النار في مناطق متفرقة من قطاع غزة، في انتهاك فاضح لوقف إطلاق النار. واستشهد سبعة فلسطينيين، يوم الأحد، وأصيب عشرات آخرين جراء غارات وقصف لقوات الاحتلال استهدف مناطق متفرقة في قطاع غزة.

إن استمرار كيان يهود في جرائمه ضد المسلمين يعود إلى صمت الأنظمة الجبانة والخائنة في البلاد الإسلامية عن جرائمه وطغيانه في فلسطين ولبنان وسوريا وإيران، ولو كان عند أحدهم نخوة أبي جهل لما سكت على هذا الضيم الذي يوقعه على بني جلدتهم، ولأزالوا كيان يهود وحرروا الأرض المباركة في ساعة من نهار.

دلالات مصادقة البرلمان الجزائري على إرسال قوات إلى النيجر

في خطوة سياسية وعسكرية تعد الأولى من نوعها منذ حرب تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٧٣، صادق مجلس الأمة الجزائري بالإجماع، خلال جلسة طارئة عقدت يوم الأحد ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٦، على قرار يقضي بإرسال وحدات من الجيش الوطني الشعبي خارج الحدود الوطنية، وتحديدا إلى دولة النيجر المجاورة. ومن المقرر أن تتولى الوحدات العسكرية المقرر نشرها مهمة تأمين منشآت نفطية في النيجر، وذلك بالتزامن مع تقارب بدأ قبل أشهر بين الجزائر والنيجر في مختلف المجالات السياسية والدبلوماسية والعسكرية والاقتصادية، بعد توتر استمر أكثر من سنة. وجرى تمرير المقترح استنادا إلى أحكام المادة ٩١ من الدستور الجزائري المعدل، والتي تحدد بوضوح الإجراءات الصارمة الناظمة لعملية إرسال وحدات عسكرية خارج البلاد. وتنص

المادة ٩١ من الدستور الجزائري على أن رئيس الدولة "يقرر إرسال وحدات من الجيش إلى الخارج، عقب تصويت ثلثي كل غرفة من غرفتي البرلمان" لصالح القرار.

لقد انضمت الجزائر أيضاً إلى صفوف الأنظمة الأخرى التي لا تتردد أبداً في إرسال الجنود إلى أي مكان في العالم متى تعلق الأمر بمصالح أسيادهم الاستعماريين الكفار. ولكن عندما يُطلب منهم إرسال جنود للدفاع عن المسلمين فإنهم يتذرعون فوراً بالوضع الاقتصادي والمسافة! ها هي الجزائر لا تتردد أبداً في إرسال أبناء الأمة إلى النيجر لحماية مصالح أسيادها. في حين كان يجب أن تُستنفر هذه الجيوش للدفاع عن نساء الأمة ورجالها وأطفالها وشيوخها ومقدساتها، وتحرير أراضيها المحتلة.

القضاء الأردني يحكم بالسجن على ٧ من قادة الإخوان بينهم العضايلة

أصدر القضاء الأردني، الأحد، أحكاما بالسجن على سبعة من قادة جماعة الإخوان المسلمين بينهم مراد العضايلة مراقب عام الجماعة التي جرى حظرها في البلاد في نيسان/أبريل ٢٠٢٥، وذلك بقضية ما تسمى "جمع التبرعات وغسيل الأموال"، وطالت العقوبات العضايلة الذي تمت تبرئته من تهمة المشاركة في مخالفة قانون غسل الأموال، لكنه أدين مع القيادي طارق الرقب بجنحة جمع تبرعات بصورة غير شرعية. وحكم القضاء الأردني بالحبس ٦ أشهر على العضايلة والرقب، بينما حظي بالعقوبة الأشد ومدتها الحبس لمدة ثلاث سنوات ٥ آخرون من قادة الجماعة، أبرزهم المسؤول عن الملف المالي في الجماعة والقيادي أحمد الزرقان.

إن النظام الأردني الخائن والعميل مستمر في حربه ضد المسلمين منذ يوم تأسيسه. فهو في حالة حرب مع المسلمين لا مع الكفار؛ بل إن الغاية الأساسية من تأسيسه هي محاربة المسلمين ومنع قيام دولة الخلافة. ولهذا السبب، كان النظام الأردني - بحسب الظروف يعلن أحياناً الحرب على الإخوان المسلمين، وفي أحيان أخرى يفسح لهم المجال. ولكنه، ومنذ يوم تأسيسه، في حالة حرب مستمرة مع حزب التحرير الذي يعمل لإقامة الخلافة. وسواء أكانوا من الإخوان المسلمين أم مسلمين عاديين، يجب على الجميع أن يعلموا أن النظام في الأردن هو عدو للإسلام والمسلمين. وليس لهذا النظام أي دور أو مهمة سوى حماية مصالح الكفار ومحاربة الخلافة التي ستُقام قريباً. فالإخوان المسلمون، الذين كانوا حتى الأمس القريب يشغلون مقاعد في البرلمان الأردني، قد أُعلنهم النظام اليوم أعداءً. ليت الإخوان المسلمين يعتبرون من هذا، ولا يعودون فيشاركون في البرلمان مرة أخرى إذا ما زال عداؤهم للنظام يوماً ما.